

Distr.
GENERAL

S/1999/531
10 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى
الأمم المتحدة

قام السيد زيفكو راديسيتش عضو مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، والرئيس الحالي للمجلس، بإبلاغ وسائل الإعلام بأنه قد بعث برسالة إلى مجلس الأمن زعم فيها أن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناطو) تستخدم، على نحو انتهاكي، إقليم البوسنة والهرسك في عمليات موجهة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ورغم أن البعثة قد تلقت نسخة من هذه الرسالة عن طريق قنوات وسائل الإعلام فإن هذه الرسالة لم تحل إليها عن طريق القنوات المناسبة، ولم يطلب منها القيام بإحالتها.

وبغض النظر عن كون الرسالة الموجهة من السيد راديسيتش لم تنقل عن طريق القنوات الأساسية، فمن الواضح أنها أحدثت قدرا من البلبلة داخل البوسنة والهرسك وهنا في الأمم المتحدة. ويوجه الآن السيد أليا عزت بيغوفيتش، عضو مجلس الرئاسة، الرسالة المرفقة إلى مجلس الأمن، التي تلقيناها عن طريق وزارة الخارجية والتي تفند تأكيدات السيد راديسيتش فيما يتعلق بالناطو، وتؤكد أن السيد راديسيتش قد انتهك النظام الداخلي لمجلس الرئاسة ودستور البوسنة والهرسك بقيامه بإحالة هذه الرسالة الرسمية بدون مناقشتها داخل مجلس الرئاسة ككل أو بإذن منه.

ولا يحق لهذا الممثل الدائم أن يقحم نفسه في خلاف في الرأي داخل مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك. وقد أعرب بالفعل مكتب الممثل السامي عن رأيه في مناسبة واحدة على الأقل وفند العمل الانفرادي الذي قام به السيد راديسيتش باسم مجلس الرئاسة. ومرفق طيه أيضا تلك الرسالة الواردة من مكتب الممثل السامي. وتمشيا مع مهامنا الدبلوماسية، ستحيل البعثة الدائمة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن وإلى جميع مكاتب الأمم المتحدة الأخرى جميع الرسائل الموجهة بطريقة سليمة بغض النظر عن محتواها. وسيترك الخلاف بشأن المحتوى للمؤسسات السياسية للتصدي له، على أمل حله. ومن المهم للغاية بالممثل، أن تتبع جميع الرسائل الموجهة إلى مكاتب الأمم المتحدة، ومن بينها رئيس مجلس الأمن، الإجراءات المطلوبة.

ودرفق طيه الوثائق التالية لاستعراضها وهي: رسالة السيد زيفكو راديسيتش رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، التي تم الحصول عليها عن طريق وسائل الإعلام (انظر المرفق الأول)؛ والرسالة التي بعث بها ردا على تلك الرسالة السيد أليا عزت بوغوفيتش المنقولة عن طريق وزارة الخارجية والبعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق الثاني)؛ والتقييم المقدم من الممثل السامي، السفير كارلوس وستندورب، المحال إلى هذا المكتب من مكتب الممثل السامي (انظر المرفق الثالث).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد شاكر بيه
السفير والممثل الدائم

المرفق الأول

سالة موجهة من رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، تم الحصول عليها عن طريق وسائط الإعلام

سراييفو في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ (وكالة الأنباء الصربية) بعث اليوم السيد زيفكو راديسيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك رسالة إلى دينيس د. رواكا رئيس مجلس الأمن، بغية إحاطته علما بأن "الناطو تستخدم إقليم البوسنة والهرسك وهيكلها الأساسية ومجالها الجوي لارتكاب عدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية".

"ولم تستشر الهيئات الدستورية في البوسنة والهرسك بشأن هذا الأمر، ولم تأذن به"، صرح بذلك السيد راديسيتش في رسالته التي بعث بها إلى وكالة الأنباء الصربية وأضاف: "إن هذا السلوك من جانب الناطو يمثل انتهاكا لدستور البوسنة والهرسك واغتصابا أيضا لسلطات هيئاتها".

وحذر السيد راديسيتش في رسالته السيد رواكا من أن الناطو تستخدم قوة تثبيت الاستقرار لارتكاب عدوانها على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في انتهاك لولايتها التي قررها مجلس الأمن، وعلى نحو يناقض روح ونص اتفاق دايتون الأمر الذي يمثل، من وجهة نظره، اغتصابا لسلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

"وفي الوقت نفسه يمثل هذا السلوك من جانب الناطو محاولة لجر مجلس الأمن والأمم المتحدة لارتكاب عدوان ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية". ويدعو أيضا السيد راديسيتش في رسالته، مجلس الأمن إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف أي استخدام لقوة أو لهيكل قوة التثبيت في شن العدوان المشار إليه آنفا أو في المساعدة في شنه، وحث على الاحترام التام لولاية قوة تثبيت الاستقرار وللتنفيذ الثابت لاتفاق السلام.

وخلص السيد راديسيتش في رسالته المنقولة إلى رئيس مجلس الأمن إلى أن "أمم البوسنة والهرسك ومواطنيها يعرفون معرفة جيدة ما تعنيه الحرب، وسيعاونون من نتائج إحداها لمدة طويلة. ولذلك فإنني أرى أنه يجب عدم جر البوسنة والهرسك إلى هذه الحرب وإنه لا يمكن للبوسنة والهرسك أن تشارك في أي حرب ضد أي بلد آخر".

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٦ أيار/ مايو موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

لقد نما إلى علمي ليلة أمس، عن طريق وسائط الإعلام، أن السيد زيفكو راديسيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩، قد وجه إليكم رسالة تزعم أن إقليم البوسنة والهرسك قد استخدم لشن هجمات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المجاورة (صربيا والجبل الأسود).

وفي اجتماع مجلس الرئاسة المعقود أمس، ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩، لم يثر السيد راديسيتش هذه المسألة في أي سياق، أو إلى عزمه توجيه رسالة إليكم تحمل المزاعم المشار إليها آنفاً.

وأود أيضاً أن أؤكد أنه لا يوجد دليل يؤيد ما زعمه السيد راديسيتش بشأن استخدام إقليم البوسنة والهرسك لشن هجمات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ولم يقدم السيد راديسيتش هذا الدليل في رسالته.

ورغم جهلي بالصفة التي وقع بها السيد راديسيتش على الرسالة فمن المؤكد أنه لم يوقعها بوصفه رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك نظراً لأنه عملاً بدستور البوسنة والهرسك يجري التوصل إلى جميع القرارات بواسطة مجلس الرئاسة ككل. ومن ثم فإنه ليس بإمكانه توقيع هذه الرسالة إلا بصفته الشخصية، كما أن كون هذه الرسالة قد وجهت إليكم مباشرة، في تجاهل لوزارة خارجية البوسنة والهرسك في انتهاك للإجراءات المقررة، يعدان عاملان يثبتان تأكيداً.

(توقيع) أليا عزت بيغوفيتش

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس
مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك من الممثل السامي
لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

لقد وددت أن أكتب إليكم بصفة شخصية وخصوصية لأخبركم بأنني أعني تماما الوقت العصيب الذي يمر به القادة السياسيون في أرجاء جمهورية صربسكا.

وإنني أعني الضغوط التي تتعرضون لها. وأقدر أن هذا وقت من الضروري الإعراب فيه عن الآراء بقوة وحماس. وفي ظل الديمقراطية، ليس ثمة عيب في ذلك. وفي الواقع، يتعين الترحيب بالتدفق الحر للآراء حتى في أوقات التوترات والأزمات السياسية. ومن الطبيعي أن يتمتع الأفراد بحرية الإدلاء بأرائهم، وهذا أمر حسن طالما يتم بطريقة سلمية وفي حدود القانون.

وتتسم هذه النقطة الأخيرة، مع ذلك، بأهمية حاسمة. فالديمقراطية لا يمكن أن تسود إلا إذا طبقت في ظل حكم القانون، حكم القانون الذي يحمي حقوق كل مواطن ويحدد مسؤولياته، الذي يحمي الضعيف من القوي ويحمي التعبير عن آراء الأقلية في مواجهة الجماهير. وينص دستور جمهورية صربسكا على ضمانات يمكن تنفيذها قانونا، وتشير المادة ٤٥ بوضوح إلى أنه يجوز مقاضاة من لا يحترمون أحكام الدستور بموجب القانون ذي الصلة. ولا يعلو أحد على القانون مهما ارتفع مركزه في المجتمع. بل على العكس، يتعين لمن يشغل منصبا من مناصب القيادة السياسية في أي مجال أن يكون مثالا يحتذى عن طريق التصرف في جميع الأوقات في إطار روح ونص القانون. ويتحمل جميع القادة السياسيين مسؤولية احترام هذا الالتزام.

ويعد هذا وقتا هاما للغاية بالنسبة لجمهورية صربسكا والبوسنة والهرسك ككل. وقد استجاب حتى الآن معظم مواطني جمهورية صربسكا للأحداث بهدوء وبتميز للأمر يستحقان الشناء. وإنني أدرك أن من المؤكد أن كثيرين يشعرون بقلق بالغ على الأصدقاء والأسر في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولكن بغض النظر عما تبلغه الخلافات في الأيام والأسابيع المقبلة وعن عنفوان المشاعر، فإنني آمل أن يتمكن مواطنو جمهورية صربسكا وقادتها من أن يتحدوا وراء نقطة واحدة هي: أن الحريات القانونية الواردة في الدستور لها أهمية حاليا أكثر من أي وقت مضى، وإنها ستحترم بالكامل. وإنني مصر على أن أعمل معكم لضمان احترامها.

لقد حذرت في بياني الصحفي المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ من أنني سأستبعد المسؤولين وأعاقب الأحزاب السياسية التي يقوم أعضاؤها بتعريض الجماهير للخطر وبزعزعة السلام والنظام عن طريق الإدلاء ببيانات مثيرة أو التحريض على العنف. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تدركوا أنني سأعتبركم أنتم

وأحزابكم مسؤولين، بصفة فردية وجماعية، عن أي تفرق سلبي قد تتعرض لها جمهورية صربسكا من جراء هذه اللهجة غير المعتدلة.

لقد شعرت بانزعاج بالغ من البيانات المثيرة التي أدت بالفعل إلى العنف والقيام بأعمال ضد البعثات الدبلوماسية في بانيا لوكا. وينتابني غضب بسبب التقارير الجديرة بالثقة التي تشير إلى التهديدات لأرواح المسؤولين في جمهورية صربسكا بما فيها "أحكام الإعدام" لبعض منهم. وأود أن أحذر الأحزاب من أن الادعاء بأن أحد الأعضاء يعمل بصورة منفردة لن يعني القيادة من المسؤولية ولن يمنعني من التعامل بصرامة مع الأحزاب ككل.

وإنني أتوقع أن يكفل قادة الأحزاب فهم أعضاء أحزابهم والمنتسبين إليها العقوبات المترتبة على تهديد أمن الأفراد أو انتهاك السلام العام وأن يتصرفوا وفقا لذلك.

(توقيع) كارلوس وستندورب

الممثل السامي
